



☐ الجامعة المستنصرية
☐ كلية الإدارة والاقتصاد
☐ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث المستأنفة

2017 م

العدد الثاني والخمسون

السنة الخامسة عشرة

التنمية المحلية المستدامة لدعم النمو والتمكين والإزاحات تجارب بلدان مختارة*

أ.د. وفاء المهدي**

م.م. سليمة هاشم**

المستخلص

تعد التنمية المحلية المستدامة ضرورة وتوجه جديد ظهر في أدبيات التنمية الاقتصادية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تنطلق تجارب البلدان الناجحة والرائدة في التنمية المحلية المستدامة أساسا من صياغة برامج وسياسات واستراتيجيات تنموية تتلاءم مع الظروف والفرص المحلية المتاحة وتنسجم مع واقع هذه البلدان ومواجهة المشاكل والتحديات ، باتجاه التغيير والتطور باعتباره انجازا شاملا ومتكاملا يستند إلى التنوع القائم والتأثير المتبادل مابين كافة محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث ركزت هذه البلدان على التعليم ورأس المال البشري والتنمية بالاستهداف والتطور الاقتصادي على أساس التوزيع الأمثل لثمار التنمية على أساس العدالة الاجتماعية وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية وفعالية منظمات المجتمع المدني والدعم الدولي.

Abstract

After world war two , Sustainable local development became a necessity , and a new trend in economic development literature . The developmental programs , policies and strategies were the basic conditions for the distinct experiences of some countries in sustainable local development.

The core elements of that distinct experiences were represented by taking into consideration available local conditions and opportunities , analyzing the problems and challenges that need to be treated , concentrating on education and human capital, and achieving the equity ,through optimal distribution of development output with activating local societies participation , civil society organizations and international support.

المقدمة

تتباين الإستراتيجيات والسياسات التنموية المتبعة في كل من (ماليزيا ، أندونيسيا ، بنغلاديش) بحسب الظروف الذاتية والموضوعية التي رسمت مسار التنمية وقطف ثمارها وتحقيق ما هو أفضل لسكانها ، إذ نجد أنها تشترك بجملة من سمات وخصائص في مجال أسلوب تعبئة مواردها

* بحث مسجل من أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد للطالبة سليمة هاشم

** عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

ومقومات تنميتها ، كما تواجه هذه البلدان مشاكل وتحديات اقتصادية واجتماعية ومنها مشكلة الفقر لاسيما في الريف ، فضلاً عن مشكلة البطالة.

وقد اتخذت هذه البلدان من التنمية المحلية المستدامة آلية لتصحيح المسار التنموي من خلال سياسات وبرامج للتعامل مع مجتمعاتها متعددة الاعراق ، والتركيز على تعبئة الموارد المحلية المتاحة وعمل شراكة تجمع القطاع العام والخاص وشراكة تجمع بين الفئات الاجتماعية المختلفة مع توافر موارد بشرية يمكن الاستفادة منها في تنويع مصادر الدخل ومن ثم تمويل برامج ومبادرات التنمية المحلية المستدامة مع امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط متتابعة ومتكاملة تنسجم مع اولويات وإحتياجات مجتمعاتها المحلية مع دور مهم وواضح لمنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع المنظمات العالمية إلى جانب بيئة ومناخ سياسي ملائم وتوافر إطار مؤسسي في ظل نظام ديمقراطي ولامركزية إتخاذ القرارات التي تتسم بها التنمية المحلية المستدامة

يهتم هذا البحث بدراسة ثلاث تجارب لها خصوصية متميزة ونجاحات مثمرة ولأجل الوقوف عليها والتعرف على مضامينها تم تقسيم البحث على ثلاثة مطالب كل مطلب يتناول بالتحليل تجربة التنمية المحلية المستدامة لأحد البلدان المختارة

مشكلة البحث

تعاني بلدان (ماليزيا ، اندونيسيا ، بنغلاديش) من تباين في التطور الاقتصادي والاجتماعي مابين أقاليمها وما بين الحضر والريف ، فضلاً عن التنوع العرقي فيها لذلك قامت باتباع سياسات محلية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية للمجتمعات المحلية لاسيما الريفية منها بسبب تزايد نسبة الفقر وأعداد الفقراء بين سكانها وارتفاع نسبة البطالة من خلال برامج ومبادرات وسياسات اقتصادية واجتماعية.

هدف البحث

التعرف على أهم السياسات والبرامج التي عملت على تطوير التربية والتعليم وبناء قدرات الأفراد. التركيز على البرامج التي ساعدت المجتمعات المحلية في البلدان المختارة على استهداف الفئات المهمشة والهشة لاسيما المرأة وحققت نجاحات في تمكينها ومشاركتها في التنمية وأرست أسس ناجحة في التنمية المحلية المستدامة من أجل الحد من الفقر والبطالة.

فرضية البحث

إن التنمية المحلية المستدامة مسار جديد وخيار ناجح لدعم النمو المعزز للاستدامة والتمكين والإصاف ويؤثر إيجاباً على المجتمعات المحلية ومنها الفئات الأشد فقراً والمهمشة.

النطاق المكاني والزمني

اتخذ البحث من ماليزيا واندونيسيا وبنغلاديش حدوداً مكانية، أما النطاق الزمني لم يكن هناك مدى زمني محدد وإنما تتبع البحث المراحل التي مرت بها هذه البلدان باتجاه تنمية محلية مستدامة من أجل تقليل التباين ما بين أقاليم البلد الواحد وما بين الحضر والريف.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج التاريخي للتعرف على مسار التنمية المحلية المستدامة في البلدان التي تم اختيارها.

هيكلية البحث

من أجل التحقق من فرضية البحث وصولاً إلى أهدافه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول سياسات وبرامج التنمية المحلية المستدامة في ماليزيا والذي جاء بعنوان التنمية المحلية المستدامة في ماليزيا، بينما كان المطلب الثاني بعنوان التنمية المحلية المستدامة في أندونيسيا، أما المطلب الثالث فقد جاء بعنوان التنمية المحلية المستدامة في جمهورية بنغلاديش الشعبية.

المطلب الأول: التنمية المحلية المستدامة في ماليزيا

انتهجت ماليزيا (*) مسارا تنمويا يختلف عن باقي البلدان سواء في أوربا وأمريكا اللاتينية أو بلدان آسيا الغربية هذا المسار يهدف إلى تحقيق التحول خلال مدة قصيرة من بلد زراعي إلى بلد متقدم مصدر للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرق آسيا واستحق بحق أن يطلق عليه " المعجزة " وقد مرت التجربة التنموية في ماليزيا بعدة مراحل ، كما أنها شهدت عدة برامج في التنمية المحلية المستدامة

تشكل سياسة التنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم نقطة الانطلاق التي اعتمدتها ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال مباشرة عام (1957) إذ حدثت ملامح هذه السياسة من خلال خطط خمسية استمرت لمدة (10) سنوات وبعد نجاحها في هذه السياسة بدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات ومن ثم بدأ بعد ذلك رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية عبر عدة مراحل (1) ويمكن تقسيمها كالآتي:

أولاً، مراحل التنمية في ماليزيا

1- مرتبة التجربة التنموية في ماليزيا بعدة مراحل يمكن تقسيمها كالآتي:

مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990)

تم الأخذ بهذه السياسة من أجل تخفيض التباينات الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية السكان من خلال هدفي القضاء على الفقر (من خلال توليد فرص عمل جديدة ، زيادة امتلاك الفقراء الأراضي ورأس المال المادي) وإعادة هيكلة المجتمع . وسعت ماليزيا خلال المدة (1971-1981) إلى رفع مستوى المعيشة وتقليل الفجوة بين أفراد المجتمع من خلال زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي وتحقيق العدالة في توزيع الثروة والقضاء على الربط بين الأصل العرقي والوظيفة الاقتصادية وتحديث التعليم من أجل بناء قدرات الأفراد أما خلال المدة (1981-1990) فقد تم وضع إستراتيجية للتصنيع وتنمية الصناعات الثقيلة ، فضلاً عن ذلك التأكيد على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في التنمية المحلية المستدامة (1)، وتشير البيانات أن تلك السياسات قد نجحت في ماليزيا ويستدل من ذلك من خلال عدة مؤشرات منها تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام ارتفع فيها متوسط الناتج القومي من 24(%) عام (1970 إلى 30(%) عام (1990) وانخفاض نسبة الفقر من 49.3(%) إلى حوالي 16.5(%) عام (1990) ، كذلك زادت ملكية الأصول لكافة أفراد المجتمع الماليزي من 2(%) عام (1970) إلى 30(%) عام (1990)، كما كانت هذه السياسات التنموية بيئة داعمة للتمكين ويتمثل ذلك بزيادة نسبة المتعلمين من أطباء ومهندسين ومحاسبين من 5(%) عام (1970 إلى 29(%) عام (1990) أما تحقيق الإنصاف فيتمثل من خلال إعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة ، إذ زاد نصيب الفقراء من السكان الأصليين (المالاي) من 2.4(%) من إجمالي (5.6 بليون دولار عام (1970) إلى 17.8(%) من إجمالي (76.1 بليون دولار عام (1990) (2)

2- مرحلة السياسة الوطنية 1991-2000 .

كانت هذه المرحلة بمثابة خارطة طريق لتطبيق سياسة التنمية الجديدة وهي استمرار للمرحلة السابقة لتحقيق أهدافها وقد أكدت على الآتي (3)

- القضاء على الفقر
- الاعتماد الأكبر على القطاع الخاص لإنجاز هدف إعادة الهيكلة
- تنمية الموارد البشرية

- التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن قطاع الصناعة (اعتماد استراتيجية التصنيع) في مجالات قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات والاستثمار في المجالات التكنولوجية العالية. وهنا يلاحظ أنه بينما كانت السياسة الاقتصادية الجديدة تهدف إلى تحقيق النمو المتوازن بين كافة الأعراق، إلا أن سياسة التنمية الوطنية شهدت تغييرا ملحوظا وهو إدراك الدولة ضرورة الحفاظ على النمو الاقتصادي، فكان الهدف من هذه السياسة هو "التنمية المتوازنة" في حين كان هدف السياسة الاقتصادية هو "النمو مع المساواة" (4).

3- مرحلة سياسة الرؤية الجديدة 2010-2000،

ركزت ماليزيا في هذه المرحلة على تعزيز العدالة الاجتماعية والمشاركة الإيجابية في المنافسة العالمية، وتطوير اقتصادها القائم على المعرفة وتعبئة الموارد البشرية مع إعادة تشكيلها لدعم المجتمع المدني والمحافظة على البيئة ومن أهداف خطط التنمية لهذه المرحلة تحقيق الاستقرار الكلي واجتثاث الفقر وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع تفعيل القيم الأخلاقية في العمل التي استمدت من التجربة اليابانية في احترام العمل وتحقيق التوازن النوعي وتعزيز مكانة المرأة وتمكينها، وتحقيق نمو مستدام بشكل ذاتي من خلال تفعيل الاستثمار الوطني ومواصلة جذب الاستثمارات الأجنبية في المجالات الاستراتيجية وتنمية القدرات الوطنية وزيادة ديناميكية قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات من أجل تحقيق أهداف خطط التنمية في ماليزيا لهذه المرحلة (5)

4- رؤية 2020

رؤية إستراتيجية لماليزيا وهدفها جعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة بحلول عام (2020) (*) إذ بدأ العمل المتزايد بها مع بداية الألفية الجديدة وتحديد الأهداف التي ينبغي تتبعها في خطط التنمية في ماليزيا من أجل تطويرها بالكامل بكافة أبعادها وكالاتي (1)

- تعزيز التماسك الاجتماعي من أجل صياغة رؤية مشتركة
- بناء مجتمع ديمقراطي ومتسامح
- إقامة مجتمع متمسك بالقيم الاجتماعية والأخلاق.
- دعم الاستقرار السياسي من خلال إنشاء مجتمع منفتح ومتسامح يضم كافة الأعراق والأديان مع الولاء للوطن.
- دعم النمو المستدام والذي تقوده سياسة التنوع الصناعي والصادرات.

- إنشاء مجتمع علمي متقدم قائم على استثمار (رأس المال البشري) ويتعامل بفاعلية مع المتغيرات ويتمتع بنظرة مستقبلية.
 - تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع منافع ومكاسب التطور بشكل عادل على فئات المجتمع
 - إقامة شراكة ما بين القطاع العام والخاص
- لقد أصبحت ماليزيا إحدى البلدان الرئيسة في مجال الصادرات التكنولوجية وسعت منذ استقلالها إلى استحداث وتطبيق استراتيجيات تنموية تقوم على دعم وتطوير الصناعات المحلية القادرة على المنافسة محليا ودوليا ، مما جعل هذا القطاع مصدراً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية المحلية المستدامة وبالتالي تحقيق تنمية شاملة مستفيدة من روح الابتكار والإبداع للموارد البشرية وتطوير قدراتها التعليمية والإنتاجية(2)، ومن أهم العوامل ساعدت على نجاح التجربة الماليزية(3):
- لقد كانت الديمقراطية أحد معالم طبيعة دور الدولة في ماليزيا ، إذ إن هذا التدخل يتمثل بمشاركة واسعة لممثلي منظمات المجتمع المدني ، كما يتم اتخاذ القرارات من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية ، إذ توصف هذه السياسة بأنها ديمقراطية في كل الأحوال.
 - تنتهج ماليزيا سياسة واضحة تجاه التجارب النووية وقد أظهرت ذلك عام (1995 عند توقيع وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا خالية من السلاح النووي مع بلدان جنوب شرق آسيا وتوجيه التمويل المتاح للتنمية بدلا من الإنفاق على التسليح وأسلحة الدمار الشامل.
 - رفضت الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية ، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات القادمة ، لذلك ارتفع ترتيب ماليزيا عالميا في مجال قوة الاقتصاد المحلي
 - العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات ، حيث لم يتم تنمية منطقة على حساب أخرى بل يتم توزيع مشاريع البنية الأساسية في كل الولايات ، فضلا عن تنمية القطاعات بشكل متوازن ، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي أو التجاري ، بل تم إمداده بالوسائل الضرورية والتسهيلات اللازمة من أجل نمو القطاعات الأخرى. (1)

٢.١. سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١. السياسات الاقتصادية

تعد السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية ترجمة حقيقية للأهداف على أرض الواقع من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة وبيئة ملائمة لدعم النمو والتمكين والإنصاف باتجاه الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية واستدامة البيئة ومن هذه السياسات ما يأتي: (2)

- انتهجت ماليزيا اسرراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة لاسيما على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان
- الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري ، من خلال تحسين المستوى المعيشي والتعليمي والصحي للسكان
- تعتمد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات ، حيث ارتفع الادخار المحلي ما بين عام (1970) و(1993) إلى ما نسبته (50 %)، فضلاً عن ذلك تم إقامة شراكة ما بين القطاع العام والخاص من جهة وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من جهة أخرى.
- التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات ، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية وأن تصدر الشركة (50 %) على الأقل من جملة ما تنتجه ، كما أن الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع (2) مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة
- امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للثنية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة والدخول للقرن الحالي المبكر تجسد من خلال التخطيط لماليزيا عام 2020.
- إنشاء مناطق تسمى " مناطق النمو الاقتصادي " وهي خمس مناطق.

٢.٢. السياسات الاجتماعية

تسعى ماليزيا من خلال السياسات الاجتماعية إلى الحد من مشكلة الفقر من أجل تحقيق الإنصاف ويتجسد ذلك ببرامج تنموية لتقليل التباين ما بين شرائح المجتمع الماليزي كافة ، فضلاً عن ذلك تحقيق توازن بين المناطق وبين الأقاليم في ماليزيا ومن أهم هذه البرامج التي تبنتها هي: (1)

- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا : قام هذا البرنامج بتوليد فرص عمل للفقراء وضمان دخل مستدام لهم والسعي إلى توفير الخدمات الضرورية لكافة الأفراد لاسيما في المناطق الريفية وقام بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير المياه والكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء.
- تقليص اختلال التوازن بين القطاعات ، إذ تم إنشاء برنامج أمانة أسهم اليوميوترا ، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء من السكان وبمدة سماح تصل إلى أربع سنوات حيث يمكن للفقراء أن يستثمروا مبالغ من هذه القروض في شراء أسهم أخرى بواسطة المؤسسة ذاتها.
- برنامج أمانة اختيار ماليزيا : وهو برنامج غير حكومي تقوم بتنفيذه هيئات غير حكومية تتمتع بالأهلية الوطنية ويعرف البرنامج بشموليته ، ويرتكز أساسا على القضاء على الفقر المدقع من خلال مساعدة الفقراء على القيام بمشاريع صغيرة بمنحهم قروضا مصغرة وبدون فوائد وفي مجالات متعددة كالزراعة والمشروعات الصغيرة
- الإعانات المالية للفقراء أفراداً وأسر : من خلال تقديم إعانات شهرية تتراوح ما بين (13) و(260) دولارا لمن يعيل أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة وتنمية النشاطات المنتجة لاسيما في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- مؤسسة بيت المال في ولاية سلا نجور الماليزية : دور هذه المؤسسات يتركز في سد حاجيات الفقراء بشكل دائم وتحويلهم إلى منتجين ، ومن أهم ما قامت به هذه المؤسسة لدعم الفقراء هي بناء المساجد والمدارس الدينية في المناطق الفقيرة وتأسيس دور رعاية الأيتام ، فضلاً عن ذلك إنشاء مراكز طبية لتقديم الرعاية الصحية للفئات الفقيرة ودعم الأدوية التي يستهلكها الفقراء بكثرة والأدوية المنقذة للحياة وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة.
- تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية ، إذ أسست الحكومة الماليزية صندوق لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية ، وقامت بتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطويع الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء .

ثالثاً، بناء القدرات البشرية في ماليزيا

الفرد هو محور التنمية المحلية المستدامة لذلك انصب الاهتمام في ماليزيا على الاقتصاد المعرفي من خلال تطوير القدرات البشرية وآليات التربية والتعليم وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية. إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكماً كبيراً من رأس المال البشري الذي هو جوهر عملية التنمية المحلية المستدامة فقد أولت الحكومة الماليزية عناية خاصة بالتعليم ، لاسيما التعليم الأساسي والفني إلى جانب مشاركة القطاع الخاص واستقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية ، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي ، وكان للمرأة دور حيوي وفعال في دعم التجربة التنموية في ماليزيا إلى جانب حصولها على فرص متكافئة في التعليم والعمل سواء في الريف أو الحضر وقد تم إدخال إصلاحات في الدستور الماليزي عام (2001) حيث نص الدستور على حظر التفرقة على أساس الجنس ، وتقلدت المرأة في ماليزيا عدة مناصب عليا في المؤسسات والشركات الحكومية منها وزيرة الصناعة والتجارة ومديرة للبنك المركزي وعميدة لكليات كبرى في الجامعات الحكومية(1)

وقامت ماليزيا بدعم البحث والاختراع والابتكار التكنولوجي وفي تطوير الوسائط الرقمية وبهدف التنمية وتنفيذ الرؤية الوطنية قامت الحكومة الماليزية في تأسيس عدة مراكز للبحث والتطوير والتي تخدم القطاع الصناعي وصناعة المعرفة ومن أهم المؤسسات ومراكز البحوث (2)

*مؤسسة عبد الرزاق للاتصالات والبحث.

*مؤسسة التربية والعلوم الماليزية.

*الأكاديمية الماليزية للعلوم والتكنولوجيا.

*برنامج التطوير الوطني.

*البرنامج الوطني للرواد.

*مؤسسة التطوير التكنولوجي الماليزية.

*جمعية الصناعيين التقنيين الماليزية.

ويوضح الجدول (1) جملة من المؤشرات العلمية والفنية في بناء القدرات البشرية في ماليزيا وفق تقرير التنافسية العالمية (2015-2014)

جدول (1) مؤشرات علمية وفنية في مجال التمكين لعامي 2015-2014*

المؤشرات	قيمة المؤشر ⁽¹⁾	الترتيب من أصل 144 بلدا
نوعية نظام التعليم	5.3	10
معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من هم في سن الابتدائية (%)	95.5	6
جودة مؤسسات البحث العلمي	5.2	20
القدرة المحلية في البحوث المتخصصة وخدمات التدريب	5.4	13
مدى التدريب للموظفين من: 1 تدريب منعدم: 7 تدريب عالي	5.3	4
القدرة على الابتكار	5.2	13
المتاح من العلماء والمهندسين	5.2	9
التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في مجال البحث والتطوير	5.3	12

المصدر : - , World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2014-2015 ,
World Economic Forum , Geneva, 2014, p.261

وتجدر الإشارة أنّ ماليزيا قد أخذت بسياسات فعالة من أجل تطوير التربية والتعليم والتركيز على الجوانب الآتية (1)

- * تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والرياضيات.
- * تحسين كفاءة اللغة الانكليزية في المدارس.
- * التعاون ما بين المدارس وعالم العمل (أي متطلبات سوق العمل)
- * استخدام معايير لاختيار المعلمين ومنها التدريب ما قبل الخدمة في المدارس وأثناء الخدمة.
- * إعطاء حرية اكبر للمدارس لاختيار المناهج وطريقة التعليم.
- * توافر البنية التحتية والموارد والدعم وضمان التعليم لكل طفل سواء في الحضر أو الريف.

*تباين قيمة المؤشر ما بين البلدان ، إذ تتراوح ما بين أقل قيمة ((1 إلى أعلى قيمة وهي (7)

المطلب الثاني، التنمية المحلية في المستدامة في أندونيسيا

يتيح النهج الجديد للتنمية المحلية المستدامة في أندونيسيا(*) الوصول إلى المناطق الفقيرة حيث الموارد محدودة عبر مشروعات تنموية بحسب احتياجات المجتمعات المحلية ، من خلال التعاون والتنسيق مع الحكومات المحلية لضمان أن المشروعات تتسق مع خطط الحكومة ، وقد اتبعت اندونيسيا منذ منتصف السبعينيات إلى التسعينيات العديد من البرامج والسياسات التنموية للحد من الفقر وقد انخفض عدد الذين يعيشون في فقر من (54.2) مليون شخص ما نسبته (40.1 %) في عام (1976) إلى (34.5) مليون شخص ما نسبته (17.7 %) في عام (1996) والتأكيد على زيادة الإنتاجية ورفع الأجور وتعزيز الطلب في المناطق الريفية من أجل الخروج من دائرة الفقر (2). يتناول المطلب في أولا مراحل الإصلاحات السياسية والاقتصادية في اندونيسيا ويتناول في ثانيا برامج التنمية المحلية المستدامة:

أولاً، مراحل الإصلاحات السياسية والاقتصادية

مرت الإصلاحات السياسية والاقتصادية في اندونيسيا بمرحلتين أساسيتين وهما كالآتي:

1- المرحلة الأولى، 1997-2008

أدت الأزمة الاقتصادية (1997-1999) إلى انخفاض النمو الاقتصادي بما يقارب (2.9%) سنوياً (3) ، كذلك انهارت العملة وفقدت أكثر من 70% من قيمتها خلال ثلاثة شهور واتجهت السلطات المالية إلى رفع أسعار الغذاء والوقود وارتفعت نسبة البطالة من (2 %) عام (1997) إلى 10% في بداية عام (1998)، وقد تركت الأزمة تأثيراً كبيراً على حياة الناس وتولدت أزمة ثقة لدى الأفراد في بيروقراطية الدولة ، حيث تزايد الفقراء بسبب الأزمة الاقتصادية إلى ما يقارب (49.5) مليون شخص وشكل ما نسبته (24.2%) في عام (1998) (2) ، خلال هذه المرحلة حصل التحول الكبير من نظام حكم مركزي بيروقراطي إلى نظام لا مركزي ديمقراطي في عام (1999) تم نقل الصلاحيات الإدارية إلى الحكومات المحلية وسن العديد من القوانين التي تنظم العلاقة ما بين المركز والحكومات المحلية في عام (2001)) ، وبدأ التسلسل الهرمي للسلطة من الحكومة المركزية إلى المحافظة ، منطقة / مدينة ، والمناطق الفرعية حيث تتمثل بعلاقة أفقية من المسؤولية في كل مستوى إقليمي ، كما أقرت الحكومة المركزية ما نسبته (80%) من عوائد الموارد الطبيعية المحلية يتم تخصيصها للحكومات المحلية (باستثناء النفط والغاز) والتي هي

مورد مهم للحكومة المركزية ، أما أسهم إيرادات الحكومات المحلية من هذه الموارد ما نسبته 15%) و(30%) على التوالي ، وأدى هذا التحول إلى تزايد دور الحكومات المحلية في فرض ضرائب محلية جديدة ويكون الإشراف والرقابة للحكومة المركزية بشكل مختلف عن دورها الرقابي قبل التحول السياسي مع إدخال نظم جديدة تسمح من خلالها للحكومات المحلية المشاركة بشكل جماعي في رسم السياسة الوطنية.(3)

وتجدر الإشارة أنّ التحول السياسي قد أعاد تنظيم " النظام السياسي المحلي " من خلال الممارسة الديمقراطية المتمثلة بانتخاب حكام الولايات في مجالس المحافظات والمقاطعات مع منح الصلاحيات الإدارية والمالية لهذه المجالس ، وانطلاقاً من حرية التعبير بدأت تظهر الجمعيات والحركات الاجتماعية المطالبة بالانفصال معبرة عن ذلك بمظاهرات سلمية من نتائجها انفصال إقليم مالكو الشمالية من مقاطعة مالكو عام (1999وبارنجا- بيليوتهج من جنوب سومطرة في عام2001) وجزر رياو عام (2002) (4)، وقد بدأ الانتعاش الاقتصادي يظهر من جديد حيث تمثل بالنمو الاقتصادي الإيجابي لاسيما خلال المدة (2004-2008) ، حيث انعكس هذا النمو أيضاً في زيادة دخل الفرد من (1186) دولار للفرد الواحد إلى ((2271 دولار في نهاية عام (2008) وساعد هذا النمو المستدام على خفض معدل الفقر من (16.7%) أي ما يقارب (36.100) مليون نسمة عام (2004) إلى (14.1%) ما يقارب (32.5) مليون نسمة عام ((2009 ويعزى هذا الانخفاض إلى البرامج والسياسات المحلية من أجل الاستفادة من النمو الاقتصادي ، كما انخفض معدل البطالة من (9.8 %) أي ما يقارب (10.25) مليون شخص عام ((2004 إلى (7.8%) أي بحدود (8.960) مليون شخص في عام (2009.(5)

المرحلة الثانية 2014-2009:

يعد الاقتصاد الاندونيسي من أكبر الاقتصادات في جنوب شرق آسيا وهو ينمو باطراد بالرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي خلال هذه المرحلة إذ تحولت اندونيسيا من بلد مصدر للنفط إلى مستورد خلال النصف الثاني من عام (2009) لاسيما بعد اعتمادها على الصناعات التحويلية ، فأصبح اقتصادها مستدام ومتنوع يعتمد على الصناعة وقطاع الخدمات ، إذ ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لعام (2014) ، إذ أسهم قطاع الصناعة بما نسبته (23.7 %) وقطاع الخدمات (51.5%) ، أما قطاع الزراعة سجل ما نسبته (14.3%) وقطاع التعدين بنسبة (10.5%) ، كذلك تميزت هذه المرحلة بدخول أندونيسيا في " دول العشرين

الكبار " وعمل شراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال الاستثمارات والبيئة والتعليم وتبنت أندونيسيا برامج التنمية المحلية المستدامة للحد من الفقر وإيجاد فرص عمل إلى جانب تحسين إنتاجية العمل من أجل القضاء على البطالة والتركيز على التعليم والصحة لاسيما في مجال صحة وتغذية الأطفال لأنها تساعد على تقليل فرص انتقال الفقر بين الأجيال ، فضلا عن ذلك تعمل أندونيسيا على توفير الموارد اللازمة والحاجات الأساسية للفقراء وقد ساعدت هذه البرامج الفعالة للتخفيف من الفقر وتعزيز دخل الأسرة حيث يعيش ما نسبته (14.3%) تحت خط الفقر في المناطق الريفية عام (2012) بالمقارنة مع (8.4%) تحت خط الفقر في المناطق الحضرية لنفس العام (1)

وتشكل القوانين وإقامة مجلس أمن غذائي من أصحاب المصلحة المتعددين ووكالة امن غذائي وطني ، بنية الحوكمة الشاملة للأمن الغذائي والتغذية في أندونيسيا وقد عبرت خطة التنمية (2010-2014) عن نهج البلاد تجاه التنمية وخفض الفقر ، إذ ركزت الحكومة على زيادة الأمن الغذائي وتعزيز النمو الشامل للجميع لاسيما المناطق الريفية ومن التدابير التي اتخذت قانون رقم (18) لعام (2012) الذي يؤسس الحق الإنساني في الغذاء ويحدد التزام الدولة القانوني بضمان توفر أغذية ميسورة وكافية وأمنة بصورة متوازنة للجميع وفي كل الأوقات ، كما أقر مجلس النواب الأندونيسي في عام (2013) تشريعات لتمكين المزارعين عبر إنشاء بيئة لتحسين البنية التحتية والمحافظة على استقرار أسعار الأغذية وتوفير التمويل وتقديم الدعم لمنظمات المزارعين ليصبحوا أكثر إنتاجية وحداثة وقادرين على الاستمرار وينسق مجلس الأمن الغذائي سياسات وبرامج الأمن الغذائي وقد أتاحت اللامركزية ضم أعضاء على مستوى المقاطعات والبلديات لهذا المجلس الذي يرأسه رئيس الدولة ، بينما يتحمل المسؤولية وزير الزراعة ، فضلا عن إدارات عدة وزارات وقيادات من المجتمع المحلي (2)

إنّ التحول إلى الديمقراطية واللامركزية وزيادة المشاركة السياسية والشعبية والجهود التي تبذل من أجل توفير معلومات عن الأمن الغذائي التي يتم جمعها كل ثلاثة أشهر بحسب المنطقة الجغرافية والتقدم الكبير في إنشاء المؤسسات والآليات التي تعزز حوكمة الأمن الغذائي كلها عوامل (3) داعمة للنمو المستدام وساعدت على خفض نسبة الفقر من (12.4%) عام (2011) إلى (11.0%) عام (2014) كما انخفضت نسبة البطالة من (7.5%) إلى (5.9%) للمدة نفسها(4).

ثانياً، برامج التنمية المحلية المستدامة التي أُنشئت في أندونيسيا يمكن أن نحدد البرامج والمبادرات التي

1- برنامج كيكاماتان للحد من الفقر في الريف

هو برنامج حكومة أندونيسيا للحد من الفقر في الريف وذلك في سياق التغيير الاجتماعي إذ يغطي البرنامج ما يقارب 28000 قرية والتي تم توزيعها ما بين 33-30 مقاطعة في أندونيسيا وقد كانت بداية البرنامج وقت الاضطرابات والأزمة الاقتصادية عام 1997 ، والتي كان فيها الملايين من سكان الريف تحت خط الفقر، وهذا البرنامج لم يصمم لكي يستجيب للازمة الاقتصادية وإنما كان وسيلة لتقديم الموارد لفقرى الريف وكان من أهدافه زيادة الدخل في المناطق الريفية وتعزيز المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي ومن ثم تعزيز الحكم الرشيد وسمح البرنامج للقرويين المشاركة في صنع القرار وسعى إلى تمكين فقرى الريف كأحد أشكال الديمقراطية والمشاركة في الحكم المحلي الذي يشمل توسيع خيارات القرويين واختيار أنواع المشاريع التي يحتاجونها وكل ذلك يدخل ضمن دفع عملية صنع القرار والتخطيط إلى أدنى مستوى (1)

وقد استفاد من هذا المشروع حوالي (10) مليون شخص في تسع سنوات ومن بين أهم العناصر الأساسية في تحقيق هذا الأثر هو تحسين المرافق الرئيسة للبنية الأساسية وقد شمل ذلك (31000) كم من الطرق المحلية و(8000) جسر و(9000) وحدة إمدادات مياه نظيفة و(3000) وحدة صحية جديدة أو محسنة ومن خلال التمويل الأصغر حصل ما يزيد على (1.3) مليون شخص على قروض لبدء أو تكملة مشروعات محلية كما حصل حوالي (100000) (من الشباب ومن كلا الجنسين على منح دراسية في التعليم وقد تم بناء أو إعادة تأهيل (5000) مدرسة (2) وفي عام (2008) أظهر تقييم لتأثير برنامج تنمية كيكاماتان وجد أن معدل الاستهلاك الفردي الحقيقي ارتفع (11%) بين الأسر الفقيرة ، وارتفاع عدد الأسر التي تحررت من الفقر في المناطق الفرعية الفقيرة حوالي (9.2%) ، كذلك ساهم البرنامج في خفض معدل البطالة بنسبة (1.5%) ، فضلاً عن ذلك فقد وفر البرنامج (90) مليون يوم عمل وأدت أنشطة البرنامج إلى توسيع فرص أنشطة الأعمال ، كما تراوحت معدلات العائد لعينة من المشروعات الفرعية للبنية التحتية ما بين 39% إلى 63% وصنفت عمليات التقييم الفني المستقلة جودة البنية التحتية ما بين 91% إلى 93 % أي جيد إلى جيد جداً.

وتجدر الإشارة أنّ برنامج كيكاماتان كان يستهدف المناطق الأشد فقراً في أندونيسيا ومن ثم الوصول إلى عدد كبير من الفقراء وكانت دورة حياة المشروع تتراوح ما بين 14-12 شهراً على

الرغم من التفاوت الموجود بين المحافظات في أندونيسيا ، أما مرحلة التخطيط فقد كانت تأخذ ما يقارب (4) أشهر وذلك لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من السكان المشاركة مع وجود الشفافية التي كانت حاضرة في كل المراحل والتأكيد على مشاركة المرأة القروية في تقديم مقترحات تدعم البرنامج من أصل ثلاثة مقترحات لكل قرية وتصل المشاركة وحضور الاجتماعات من 50 إلى 100 من القرويين وأحيانا تصل في بعض المناطق إلى المئات من المشاركين(1)

2- مبادرة لنمو الأزرق

اعتمدت أندونيسيا خطة شاملة تستند إلى مفهوم الاقتصاد الأزرق (*) في جزيرة لومبوك في مقاطعة نوسا تينغارا الغربية ويتم التركيز فيها على مصايد الأسماك وتربية السمك وتربية الحيوانات والسياحة الايكولوجية ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة من خلال تقديم الخبرة وبناء القدرات لدعم دراسات الجدوى وتقدير الكلفة الإجمالية للمبادرة 30 مليون دولار وتهدف هذه المبادرة إلى أحياء طاقة المحيطات والأراضي الرطبة من خلال وضع نهج جديد ومستدام لدعم الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية ، كما تهدف خلق بيئة تمكن العاملين في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من ألا يكونوا مستخدمين للموارد فقط وإنما مشرفين عليها وكان من أهم الشركاء في هذه المبادرة منظمات دولية أقامت شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة مثل (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، البنك الدولي) ومنظمات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مثل (مركز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادي ، مركز الأسماك العالمي) والمجتمع المدني مثل (التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك ، المنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك) والقطاع الخاص(2)

إنّ الاستثمار في هذه المبادرة من شأنه أن يغير حوكمة الموارد المائية وإدارتها ، وكذلك يساعد على المحافظة على التنوع البيولوجي ويمكن المجتمعات التي تعتمد على هذه الموارد من بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية وسمح بزيادة الإنتاج المستدام ويسد الفجوة المتنامية بين العرض والطلب على الأغذية المائية وبالتالي يترك ذلك أثرا ايجابيا على الأداء البيئي والاجتماعي لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتسهم هذه المبادرة في توفير سبل المعيشة للملايين من الأشخاص ، فضلاً عن ذلك تستحدث حوالي (200) مليون

فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة على طول سلسلة القيمة من الحصاد إلى التوزيع مما يجعل حوالي 880 مليون شخص يعتمدون على هذا القطاع لكسب معيشتهم (3)

3- برنامج إياوالصرف الصحي للمدة 2006-2010:

في عام 2001 كانت نسبة السكان الذين لديهم صرف صحي ملائم لا تتجاوز (1%) وحوالي (11) مدينة لديها نظام للصرف الصحي ، حيث بدأ هذا البرنامج عام 2006 وكان الغرض الأساسي للبرنامج وضع إطار لخدمات الصرف الصحي المستدامة لصالح الفقراء في الحضر من خلال تطوير فعالية صنع السياسات والتخطيط الاستراتيجي وزيادة الوعي والإصلاح المؤسسي من خلال زيادة الاستثمار من قبل الحكومة المركزية والحكومات المحلية في هذا القطاع وتحديد ادوار ومهام الجهات المعنية بهذا البرنامج كذلك يتم الأخذ بالاستراتيجيات والخطط على مستوى المدينة رسميا من قبل الحكومات المحلية فضلا عن ذلك الاهتمام بالإعلانات والتصريحات السياسية لهذا البرنامج .

تمتد المرحلة الأولى من البرنامج بين عامي (2006-2008) وكان البرنامج موجه للبلديات ذات الحجم المتوسط حيث يبلغ عدد سكانها ما يقارب ((100000 إلى (700000) شخص ، أما المرحلة الثانية فقد كانت للمدة (2008-2010) وتم توسيع نطاق البرنامج ليشمل ((3 محافظات اثنان منها ضمن نطاق الحجم السكاني للمرحلة الأولى مع استمرار التعلم والاتصال والدعم فيما بين المدن مع وجود مجموعة من الخبراء الاستشاريين في كل المدن المشاركة كانت لمدة (15) شهرا ومهمتها تقديم التوجيه والدعم في مجالات عدة منها تطوير المؤسسات وبناء الوعي وتنمية القدرات والتدريب وتقييم مشاركة القطاع الخاص(1)

وقد أدى هذا البرنامج إلى زيادة سبل الحصول على المياه النظيفة بين الأسر الفقيرة ما يقارب (63 %) ، كما ان هذا البرنامج لا يمول نظم إمدادات المياه في المجتمعات المحلية إلا إذا كانت نسبة المستفيدين منها لا تقل عن (80 %) ويؤدي هذا البرنامج إلى زيادة إتاحة سبل توفير هذه الخدمة للأسر الفقيرة إلى المستوى المتاح للأسر الميسورة في المجتمعات المحلية التي تقع في زمام البرنامج وقد كان للنهج التشاركي الذي استند إليه مفهوم " خدمات الصرف الصحي التي تقودها المجتمعات المحلية " تأثير كبير على سلوكيات الأفراد الخاطئة من أجل الوقاية الصحية ، فضلا عن ذلك قامت وزارة الصحة بإضفاء الطابع المؤسسي على هذا النهج في جميع مشروعات الصرف الصحي التي تقوم بها في المناطق الريفية في جميع أرجاء أندونيسيا(2)

واستمرت المرحلة الأولى من البرنامج حوالي ((18 شهرا ، كما كان للميسورين في المدن دور كبير في هذا البرنامج ضمن المرحلة الثانية والاستفادة من التجارب الناجحة التي سبقت البرنامج لاسيما في بلدان آسيا حيث يبدأ التخطيط الاستراتيجي من ما هو موجود فعلا من البنية التحتية والاستثمار بخطوات تدريجية دون أن يكون دفعة واحدة واسعة النطاق وينبغي أن تستجيب الخطط الموضوعية للظروف المحلية ويكون النهج من قبل فريق العمل مستمر ومتواصل مع الحكومة (3) وضمن السياق نفسه ظهرت العديد من البرامج والمشاريع التنموية منها برنامج تطوير حديقة المنزل المستدامة للأغذية من أجل ضمان الأمن الغذائي وتنويع الاستهلاك ويستفيد من البرنامج أكثر من مليون شخص ويساعد البرنامج على زيادة دخل الأسرة وهدف البرنامج الوصول إلى (5000) قرية في عام (2014) ، بينما يسهم مشروع تطوير الصمود الغذائي للقرية في توسيع خيارات سبل العيش وتحقيق الأمن الغذائي ، واستفاد من البرنامج (3000) قرية ، ما بين عامي (2006) و((2012))

4- بناء قدرات الأفراد

يمثل بناء القدرات عملية متواصلة تستثمر في إمكانيات الافراد ومجتمعاتهم المحلية بهدف التمكين من بلوغ اهدافهم التنموية ومن جعل هذه الاهداف مستدامة وقابلة للتكرار ، لذلك عملت اندونيسيا على الارتقاء الشامل بالتعليم وإصلاح الإدارة وقد تم ذلك من خلال إعداد إطار للهيئات التعليمية لضمان قيامهم بالارتقاء بمؤهلاتهم الأكاديمية وتحسين معرفتهم بالمواد التي يدرسونها ، فضلا عن مهاراتهم التدريسية وإنشاء نظام لإدارة التطوير المهني للمعلمين ، كذلك عملت أندونيسيا على أن يكون التعليم إلزامياً لغاية (9) سنوات ، أما الخطط الخمسية للحكومة فقد أكدت على أن يكون التعليم إلزامياً حتى (12) عاما من أجل توفير المزيد من الفرص لمن تتراوح أعمارهم ما بين (16-18) للحصول على التعليم الثانوي بما فيها المدارس الثانوية والمدارس المهنية ، كما أطلقت الحكومة توجيهات لوزارات التربية والتعليم ووزارة القوى العاملة والهجرة تصميم وحدة توجيه للمعلمين في المدارس من أجل إعداد الطلاب قبل الدخول إلى عالم العمل ، فضلا عن ذلك إطلاق برنامج التعليم والتدريب مدته أربع سنوات بهدف تعزيز روح المبادرة بين الشباب وبناء قدراتهم وتحسين فرص حصولهم على العمل وكذلك القضاء على عمالة الأطفال ، كما تم إنشاء مركز للتدريب على المهارات الذي يكون بإشراف مجلس وطني لمنح شهادة الحرف والتدريب الصناعي من خلال اختبار للطلبة في التعليم المهني وتخصيص مدارس ثانوية مهنية

لصناعة معينة حسب موقعها وقربها من المصنع المعني بتلك الصناعة ، بهدف مساعدة الطلبة على اكتساب خبرات علمية أكثر من خلال التدريب في موقع العمل مع قيام وزارة التربية بتشجيع القطاع الخاص على إقامة الدورات التدريبية للطلبة في التعليم المهني وذلك من أجل تعزيز احتياجات سوق العمل (1) . ويوضح الجدول (2) مؤشرات علمية وفنية مختارة في بناء القدرات البشرية في اندونيسيا وفق تقرير التنافسية العالمية (2014-2015):

جدول (2) مؤشرات علمية وفنية في مجال التمكين لعامي ((2014-2015))

المؤشرات	قيمة المؤشر	الترتيب من أصل 144 بلدا
نوعية نظام التعليم	4.5	32
جودة مؤسسات البحث العلمي	4.3	41
القدرة المحلية في البحوث المتخصصة وخدمات التدريب	4.9	50
مدى التدريب للموظفين من : 1 تدريب من عدم : 7 تدريب عالي	4.7	24
القدرة على الابتكار	4.8	22
المتاح من العلماء والمهندسين	4.6	31
التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في مجال البحث والتطوير	4.5	30

المصدر : - World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2014-2015 , World Economic Forum , Geneva,2014, p.215

المطلب الثالث: التنمية المحلية المستدامة

في جمهورية بنغلاديش الشعبية

شهد مسار التنمية في بنغلاديش (*) انجازات كبيرة على مدى العقدين الماضيين كما أنها مازالت تحقق تقدم في التنمية البشرية بما في ذلك تقليص الفقر والأمية وتحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية ونصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي

لقد ارتبطت التنمية المحلية المستدامة في بنغلاديش من خلال الاعتماد على المبادرات والبرامج المحلية مدفوعة بمشاركة السكان المحليين ودعم المنظمات الدولية وكان للمنظمات غير الحكومية في بنغلاديش دور حاسم في تقديم الخدمات للأسر الفقيرة ومساعدة النساء في الحصول على القروض الصغيرة من أجل تمكينها اقتصاديا في اتخاذ القرارات الاقتصادية الحاسمة للأسر في رفع

المستوى المعاشي لهم لاسيما في المناطق الريفية ، يتناول هذا المطلب دور التنمية المحلية المستدامة في دعم النمو المستدام والبرامج التي ساهمت في بناء القدرات البشرية في بنغلاديش وكالاتي :

أولاً. النمو المعزول للاستدامة في بنغلاديش

حققت بنغلاديش نمواً اقتصادياً سريعاً ، حيث تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مابين عامي (1990) و(2010) ، واقترن النجاح في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي ليصل إلى الفقراء من خلال عدة سياسات تتعلق بالتعليم والصحة ، حيث يبلغ الإنفاق الحكومي ضعف ما موجود لدى جارتى بنغلاديش وهما الهند وباكستان وتضاعفت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشبابات ضمن الفئة العمرية (24-15) عاماً من (38%) عام (1991) إلى حوالي (77%) في عام (2009)(1)، أما النمو الاقتصادي عام (2014) بلغ ما نسبته 6.1% وكان نصيب الزراعة من النمو 3.3% والصناعة 8.4% وقطاع الخدمات 5.8% عام (2014) فيما نمت الصادرات السلعية إلى 12.0% ولا سيما صادرات الملابس الجاهزة التي سجلت نسبة نمو 13.8% (2) ، ويعود السبب في نمو الصناعات التحويلية لاستقطاب صناعة الملابس استثمارات ضخمة من أوروبا للاستفادة من انخفاض كلفة العمل ، حيث أصبحت صناعة المنسوجات والأقمشة تستأثر نسبة (47%) من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وتعد بنغلاديش ثاني أكبر بلد مصدر للملابس في العالم بعد الصين وتتجه (60%) من الملابس إلى أوروبا وما نسبته (23%) إلى الولايات المتحدة وتسعى بنغلاديش (التي تعد من أكبر البلدان كثافة سكانية) لتحويل القاعدة الديموغرافية الضخمة إلى ميزة نسبية من خلال تحسين معدل المشاركة في قوة العمل والإنتاجية. (3)

وتبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عام (2014) ما نسبته 27.9% وتستأثر بحوالي (17.5%) من قوة العمل الإجمالية ، أما القطاع الزراعي وعلى الرغم من أن حصة الزراعة قد تراجعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة سياسات تنويع البنية الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة من 19.0% في عام 2006 إلى ما نسبته 15.9% في عام (2014) لازالت تلعب دوراً رئيساً في ضمان الأمن الغذائي وتسريع الحد من الفقر ، إذ أن معظم السكان يعمل في الزراعة التي تشكل ما نسبته 47% من إجمالي قوة العمل ويمثل القطاع الزراعي قوة دافعة لتوليد فرص العمل في المناطق الريفية (1)، أما قطاع الخدمات حيث يعمل فيه 19.8 مليون من مجموع قوة العمل الكلية وما نسبته 26.4% عام 2013 (2) ، ارتفعت هذه النسبة

في عام 2014 لتصل إلى (35.0%) من قوة العمل وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (56.2%) للعام نفسه وتسعى بنغلاديش إلى تحسين مهارات الأفراد في هذا القطاع الذي يستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل (3)

على الرغم من الموارد المحدود التي تعاني منها بنغلاديش إلا أنها حققت انجازات تنموية لدعم الاستدامة من خلال المزج ما بين الموارد المادية والبشرية باتجاه تنويع القاعدة الإنتاجية التي تعد نقطة الانطلاق من أجل توافر موارد مالية للقيام بالبرامج التنموية وعقد شراكة ما بين القطاع الخاص والحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تشكل سر نجاح التنمية المحلية المستدامة إلى جانب اللامركزية الإدارية ومشاركة المجتمعات المحلية للانطلاق في البرامج المحلية المدعومة من قبل المنظمات الدولية والتي نتناولها الآن

ثانياً، برامج التنمية المحلية المستدامة

تشكل مشكلة الفقر أهم العقبات التي تواجه بنغلاديش لاسيما في الريف ، حيث يشكل الريف النسبة الأكبر من السكان حوالي (105386) مليون نسمة ما نسبته 66% من السكان لعام (2014) بينما نجد أنّ عدد سكان الحضر حوالي 53127 مليون نسمة ما نسبته 34% من حجم السكان (4)، وتجسد نجاح بنغلاديش في خفض الفقر منذ عام (1990) ، حيث انخفض حجم الفقر الوطني من (58.8 %) للأعوام (1991-1992) إلى 31.5% عام (2010) ، في حين انخفض معدل الفقر المدقع من (41%) إلى (17.6%) للمدة نفسها (5)

1. برنامج التنمية للفئات الضعيفة

بدأ البرنامج العالمي للغذاء التابع للأمم المتحدة برنامج تغذية الفئات الضعيفة Vulnerable Group Feeding في أوائل المجاعة التي حصلت في بنغلاديش عام ((1974 وكان البرنامج يسعى للحد من انعدام الأمن الغذائي لملايين الأسر التي تعاني من الفقر المدقع ، كما أنّ البرنامج مشروع لحماية سبل المعيشة وقد حدد هذا البرنامج انعدام الأمن الغذائي في مستوى الوحدات الإدارية التي تضمن في المتوسط (275000) فرد من خلال تخصيص بطاقات تغذية للوحدات التي يكون فيها انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً ثم تخصص الحكومة المحلية البطاقات لأسر بعينها (1) وتوجه البطاقات للأسر الأكثر ضعفاً أي الأفقر وفق معايير محددة منها أن ترأس الأسر أرامل أو أن تمتلك الأسر أقل من نصف فدان من الأرض ، فضلاً عن ذلك أن تكسب الأسر أقل من (6) دولار في الشهر (2) وفي عام (1985) أصبحت لجنة تطوير الريف في بنغلاديش شريك في

برنامج تغذية الفئات الضعيفة فكان ذلك يمثل دافعا لهذه اللجنة للعمل مع الوكالات الدولية من أجل دمج الإغاثة الغذائية مع برنامج التدريب على المهارات ، لخلق قاعدة تحسين دخول الأسر مستقبلا، وكان على الأسر أن تقدم مدخرات منتظمة تتكون من حفنة من السننات خلال مدة إغاثتهم الغذائية لتكوين مبلغ إجمالي للاستثمار وتركز التدريب على إنتاج الدواجن والخضروات لعدد 750 من حاملات بطاقات تغذية الفئات الضعيفة استمر هذا البرنامج (24) شهرا تم فيه حث النساء على الخلاص من الفقر من خلال المؤسسات القروية وعلى ان يصبحن مؤهلات للحصول على الائتمان الأصغر والرعاية الصحية والوعي القانوني ، وقد انضمت إلى لجنة تطوير الريف ما نسبته (80 %) من النساء وكن يستفدن من الائتمان الأصغر وخدمات التنمية الاجتماعية أفضل بكثير من برنامج تغذية الفئات الضعيفة الذي انتهى بأن معظم المشاركات قد فشلت في الخلاص من دائرة الفقر الشديد وفي عام (1987) حولت الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي برنامج تغذية الفئات الضعيفة إلى برنامج للارتقاء بالفئات الضعيفة **Vulnerable Group Development** ، كما تم الاتفاق مع لجنة تطوير الريف لتوسيع البرنامج إلى برنامج توليد الدخل للارتقاء بالفئات الضعيفة **Income Generation for Vulnerable Group Development** ، وقد استفاد من البرنامج أكثر من (2.2) مليون أسرة بحلول عام (2006) وما يقارب ((200000 من حاملي البطاقات كمشاركات نشاطات فيه(3)

2. تجربة بنك الفقراء "Grameen Bank"

تعد تجربة بنك الفقراء واحدة من أهم التجارب في تحقيق تنمية محلية مستدامة ودعم النمو والتمكين المستدام في عام (1976)) في بنغلاديش وذلك بهدف منح قروض للفقراء بدون ضمان لمساعدتهم على إقامة مشاريع صغيرة تدر عليهم دخلا لمساعدتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية وتقوم فكرة بنك الفقراء أساسا على منح الفقراء قروض متناهية الصغر لعمل مشاريع صغيرة يتكسبون منها ويسددون ديونهم على أقساط ، ويقوم البنك على مبدأ التوظيف الذاتي للفقراء أساسا لعملية التنمية(4) كما أنه مشروع اقتصادي - اجتماعي ذو رأسمال (12.5) مليون دولار يقوم باستثمارها في إقراض العملاء لتحويل مشروعاتهم الاستثمارية الفردية ، ولتحويل مستويات مختلفة ومتصاعدة من الاستثمارات المشتركة والفئة المستهدفة هي فئة أفقر الفقراء من لا يمتلكون أرض زراعية كحد أدنى ، أو من تقل حيازتهم عن نصف فدان من الأرض كحد أقصى أو من لديه ممتلكات لو تم بيعها لما اشترى بقيمتها فداناً واحداً (1).

منذ تأسيس البنك هناك عدة مؤسسات تعمل ضمن بنك الفقراء ومنها مؤسسة غرامين كريشي التي ظهرت عام (1991) حيث تعمل المؤسسة مع المزارعين في شمال بنغلاديش وفي محافظة تانجيل وتعمل في الأنشطة الزراعية مع المزارعين المحليين في مجال إنتاج مختلف المحاصيل وإنتاج البذور وإعطاء القروض للنساء بدون ضمانات للنساء الفقيرات للإنتاج الزراعي وإنشاء مزارع لإنتاج الألبان وتطوير التكنولوجيا ونقلها للفلاحين وهناك مؤسسة "غرامين مونتشو" وهي مؤسسة للمصايد أبدعها بنك الفقراء عام (1994) من أجل معالجة الفقر بطريقة أكثر فاعلية ومؤسسة صندوق غرامين لنفس العام التي تأسست من أجل مكافحة الفقر ، إذ يركز الصندوق على الإمداد المالي للاستثمارات المشتركة ذات المخاطر ، والموجهة أساسا لمجال التكنولوجيا والفئات المحرومة من الدعم المالي من مؤسسات الإقراض الرسمية (2) أما عام (1996) شهد إضافات مؤسسية جديدة هما مؤسسة " غرامين كاليان " وتعني مؤسسة للرفاهية الريفية من أجل توفير الدعم المالي في صورة قروض ومنح لكل العاملين والأعضاء المقترضين ومنها تسهيلات طبية بما في ذلك إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية لصالح الأعضاء والموظفين في بنك الفقراء والمؤسسة الأخرى هي " غرامين شامو جوري " التي وضعت على عاتقها تسويق المنتجات داخل وخارج بنغلاديش لاسيما تلك الناتجة عن الصناعات الريفية ذات العمالة الكثيفة وإنشاء وتسويق المشروعات التي تهدف للإسراع بمعدلات التنمية وخلق فرص عمل إنتاجية (3)، كما استهل بنك الفقراء في عام 1997 مشروع هاتف القرية لتوافر إمكانية الحصول على الخدمة الهاتفية بتكلفة محتملة في المناطق الريفية في بنغلاديش وأدى المشروع الذي تديره شركة غرامين تليكوم وهي إحدى شركات القطاع الخاص إلى تمكين النساء الفقيرات الملقبات باسم " سيدات هواتف القرى " من شراء هواتف متنقلة وبيع الخدمات الهاتفية إلى أهالي القرى وساعدت المبادرة على توليد (100000) فرصة عمل جديد وأدت إلى زيادة دخول النساء إلى منظمات المشاريع متناهية الصغر وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الهاتفية لأكثر من (60) مليون شخص في المناطق الريفية الفقيرة في بنغلاديش ، فضلا عن ذلك الفائدة الاقتصادية التي تعود على سيدة الهاتف التي تحقق بذلك استقلالها المالي التي هي في حاجة ماسة إليه ، كما ان الحصول على الخدمة الهاتفية في قرى لا توجد فيها غالبا هواتف على الإطلاق يعني أن القرويين قد توافرت لهم فرص أكبر للحصول على الخدمات الحكومية وإمكانيات أفضل تساعد المزارعين على الحصول بشكل أسهل على المعلومات الدقيقة عن أسعار المحاصيل لكي يحصلوا على أسعار أعلى لمنتجاتهم (4) . وتعد

مؤسسة " غرامين شاكتي " واحدة من أكبر المؤسسات في العالم والتي يتركز عملها في توفير مصادر الطاقة المتجددة في القرى المحرومة من الكهرباء في بنغلاديش ، فضلاً عن ذلك تعمل على خلق فرص عمل وفرص لتوليد الدخل في ريف بنغلاديش ومن المؤسسات الأخرى غرامين دانون الأغذية ((2006 من أجل محاربة سوء التغذية بين الأطفال في بنغلاديش ومركز محمد يونس لدعم الأعمال الاجتماعية ومستشفى غرامين للعناية بالعيون في بوجرا(2007) و غرامين تيليكوم عام ((2010 للحد من الفقر عن طريق تقديم المساعدة المالية في مجال الرعاية الصحية والتعليم والبيئة و غرامين إنتل عام ((2011 لإنشاء برامج غير مكلفة أو حلول تكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية للتكيف مع القضايا الاجتماعية التي تحتاج للمساعدة مثل الزراعة والتعليم والصحة في المناطق الريفية.(1)

3. برنامج مواجهة قيوودالحد من الفقر استهداف أشد الناس فقرا

تمارس لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف وهي من أكبر المنظمات غير الحكومية على مستوى العالم حيث يتوزع نشاطها في (70000) قرية و2000 حي سكني فقير في بنغلاديش وتولي اللجنة قضية الفقر أهمية كبيرة حيث تقدم خدمات التمويل الأصغر والتعليم والرعاية الصحية وخدمات قانونية وتسهيلات تسويقية وقد أدركت اللجنة في الثمانينيات أن برامجها في التمويل الأصغر لاتصل إلى الكثيرين من الفئات الأشد فقرا ومن هذا المنطلق أقامت في عام (1985) شراكة مع حكومة بنغلاديش وبرنامج الأغذية العالمي لإضافة سلم التخرج إلى برنامج شبكة أمان وطنية كان يقدم حصة شهرية من الحبوب الغذائية إلى الأسر الأشد فقرا، وأضافت تدريباً لتنمية المهارات وخدمات ادخار إلزامية وقروضا صغيرة لتعجيل تطوير سبل كسب عيشهم ، وفي عام (2002) قامت اللجنة بتعديل نهجها من خلال وضع تعريف أفضل لأشد الناس فقرا " وهم الذين ينفقون 80% من إجمالي دخلهم على الطعام ولا يستطيعون الحصول على 80% من احتياجاتهم من الأسعار الحاررية الأساسية " وبحلول عام ((2010 وصلت اللجنة إلى حوالي (300000) أسرة شديدة الفقر بإتباعها نهجا جديدا يعرف باسم برنامج قيود الحد من الفقر/ استهداف أشد الناس فقرا" وقامت اللجنة بإجراء ثلاث دورات استقصاء على مجموعة المشتركين دورة أساس أولى عام (2002) ودورة ثانية في عام ((2005 ودورة ثالثة وأخيرة عام ((2008(2) وقد ترتب على البرنامج الذي انبثق من لجنة تطوير الريف في بنغلاديش النتائج الآتية(3)

- إن معدل التخرج من الفقر حوالي (95%) من المستفيدين من البرنامج على أساس انجاز المشاركين (6) من مجموع (9) مؤشرات كالأمن الغذائي وتنوع مصادر الدخل وامتلاك الأصول وتحسن السكن والتحاق الأطفال بالمدارس
- بدأ حوالي (85%) من المشاركين بالبرنامج ودخلهم أقل من نصف دولار يوميا وبمرور ثلاث سنوات على نهاية البرنامج تجاوز 92% من المشاركين النصف دولار يوميا
- انخفض انعدام الأمن الغذائي المزمّن حوالي (47%) بين المشاركين ، كما ارتفع حجم الإنفاق السنوي على الغذاء بمقدار 93% وزاد مقدار السعرات الحرارية بأكثر من 22% لاسيما استهلاك (الخضروات والبيض واللحوم والسّمك) مع استمرار الاتجاه التصاعدي لمدة عام بعد انتهاء البرنامج وهذا يشير إلى قدرة المستفيدين على مواصلة الاستهلاك دون دعم من البرنامج
- يستطيع المشاركون الادخار أكثر من غير المشاركين ويقوم ما يقارب (60%) من المستفيدين بادخار أموالهم في إطار غير رسمي وقد زادت هذه الممارسة بمشاركتهم في البرنامج ، كما ازدادت نسبة الحاصلين على قروض قائمة من 27% عند خط الأساس إلى (77%) في عام 2005
- ومع نهاية البرنامج شعرت (83%) من الأسر المختارة بمزيد من الثقة فيما يتعلق بالتغلب على الأزمات والوصول إلى الموارد المتاحة في مجتمعاتهم المحلية.
- زاد الإنفاق على العلاج الطبي بين المشاركين ، كما تحسنت الأوضاع الصحية للمشاركين والالتزام بالشروط الصحية من أجل الوقاية من الأمراض .
- التحق أكبر عدد من الأولاد بالمدارس الابتدائية بعد مرور عام من انتهاء البرنامج ، ولن يحدث تغيير فيما يتعلق بالبنات

4 - برامج التعليم والصحة في بنغلاديش

منذ التسعينيات من القرن الماضي وبنغلاديش تسعى إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية وتوفير المساواة بين جميع أفراد المجتمع ، لذلك قامت بنغلاديش بإصدار قانون التعليم الإلزامي عام (1992) والقضاء على الفقر وتقليص الفوارق بين الجنسين ، كما وسعت نطاق البرامج التي تقدم حسب الطلب مثل برنامج المساعدة في مرحلة التعليم الثانوي للإناث وبرنامج الغذاء من أجل التعليم لاسيما لصالح الفتيات (1)، كما اتخذت بنغلاديش خيارات واسعة

لتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ، وأكدت حق الطفل المعوق بالمساواة مع إقرانه الأصحاء في التعليم وفي الحصول على التدريب وإعادة التأهيل ، في عام (1997) كان هناك مقترح من قبل الحكومة في بنغلاديش لرؤية حول دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين في رياض الأطفال وقد شارك في هذا البرنامج المركز القومي للتربية الخاصة ومركز التدريب الفيزيائي للمعوقين وقد شملت التجربة (64) روضة تابعة لإنعاش المجتمع وقد تم تحديد دقيق للمعوقين ونوع الإعاقة كما تم تقديم برنامج الدمج للطلاب المكفوفين وتطوير الرياض من أجل برنامج الدمج سواء كانت حكومية أم خاصة (2)، واستمرارا لدعم سياسة الدمج صدر في عام 2001 تشريع سمي بقانون الإنعاش الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة الذي ترتب عليه تضمين قضية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالسياسة الصحية إلى جانب السياسة التربوية في الخطة الخمسية للبلاد وتشكلت لجنة من أجل مدارس الدمج مع ممثلين من اليونسكو لتعزيز تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (3)، وأظهرت النتائج أن (30%) من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حققوا المستوى المتوقع لهم ، كما أن 56% منهم حققوا المستوى المتوقع منهم لكن بصورة أبطأ ويعود السبب في ذلك إلى الخصوصية التي يحملها التعامل مع الطفل المعوق ، كذلك أظهرت النتائج على مستوى المجتمع المحلي أن مواقف الأهلى قد أصبحت إيجابية نحو عملية الدمج ، وتمت مشاركتهم بفاعلية في تخطيط الأنشطة في الروضة وتقويم أبنائهم (4)

أما في مجال الخدمات الصحية وبفضل العناية الصحية ، انخفض معدل الوفيات للأطفال الرضع بعد أن كان (97) حالة وفاة لكل (1000 ولادة حية عام 1990) ، حيث أصبح معدل وفيات الرضع (38) حالة لكل (1000) حالة في عام 2010 وهذا التحسن يعود إلى تمكين المرأة اقتصاديا من خلال العمل في صناعة الملابس والحصول على القروض الصغيرة وتشكل 95% من النساء العاملات في هذه الصناعة هن أساسا نازحات من المناطق الريفية وقد أدت فرص العمل التي تولدت للشابات إلى تقليل الفجوة ما بين الجنسين في العمل والدخل ، كما أسهم انتشار القروض الصغيرة إلى تمكين المرأة حيث شكلت النساء 97% من مجموع المقترضين من " Grameen Bank وكذلك الاجتماعات المنتظمة التي تعتمد بإشراف المنظمات غير الحكومية للجماعات النسائية التي ساهمت في تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا على توعية المقترضات بالعمليات الانتخابية التي يقوم بها نظام Grameen إذ كل عام يحصل انتخاب رؤساء لجان وأمناء ويشارك أيضا في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات ، فضلا عن ذلك وجود

المنظمات غير الحكومية التي ساعدت في ارتفاع التحاق الفتيات في التعليم النظامي توافر المدارس غير النظامية التي تديرها المنظمة الحكومية ، " Brac " تعليمًا ابتدائيًا مسرعًا لمدة (4) سنوات للفتيات اللواتي لم يلتحقن مطلقًا بالمدرسة ويبلغ معدل الاستمرار في التعليم في هذه الدراسة (98%) ويمكن ان تنظم الفتيات بعد التخرج إلى المدارس النظامية(1).

إن البرامج التنموية في بنغلاديش تعود أساسًا إلى الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي الذي ساعد بعمل شراكة ناجحة من أجل تحسين سبل العيش في عام 2013 لأكثر من 6 مليون من الفقراء (نصف العدد من النساء) ، حيث تستهدف بنغلاديش في برامج التنمية المحلية المستدامة فقراء الحضر والريف ، النساء المهمشين في عدة مناطق من بنغلاديش ففي المناطق المحرومة والمهمشة في تلال شيتاغونغ ، إذ ساعدت المبادرات التنموية إلى زيادة معدل الالتحاق في المدارس من (49%) عام (2009) إلى (90%) عام 2013 ، كما زادت نسبة الأسر التي تحصل على مياه صالحة للشرب من (64%) عام (2008) إلى 106% عام 2013.(2)

وتجدر الإشارة أن بنغلاديش نجحت في تقديم الخدمات الالكترونية وتجسد ذلك من خلال (4) مليون شخص شهريًا قد استطاع الوصول والاستفادة من الوسائل المتاحة للاتصال من أجل الحصول على الخدمات العامة عن طريق (سجل الأراضي ، شهادات الميلاد) وقد ساعد ذلك على خفض متوسط الانتظار من (7) أيام إلى ساعة واحدة فقط وتقليل المسافة والسفر من 35 كم إلى 3 كم ، كذلك تولدت مبادرات في مجال الاستدامة البيئية وتمكين السكان المحليين لاسيما تغير المناخ والذي يتسبب في حدوث الكوارث الطبيعية إذ طورت أجهزة الإنذار المبكر والأنظمة الحديثة للتحذير من الكوارث قبل وقوعها (هناك أكثر من 88 مليون نسمة يعيشون في المناطق المنخفضة) تكون عرضة للفيضانات ، فضلًا عن فاعلية نظام الإدارة في الاستجابة للكوارث الطبيعية الناتجة عن تغير المناخ كل ذلك ساعد على إنقاذ حياة الكثيرين(3)

الاستنتاجات والتوصيات اولاً. الاستنتاجات

1- كان الريف المنطلق الحقيقي للبحث عن مسار تنموي جديد لاسيما بعد تعميق الاختلالات وتزايد فجوة التخلف مابين الحضر والريف على مستوى البلدان المتقدمة أو النامية.

2- أثبتت تجارب البلدان في التنمية المحلية المستدامة أن سر نجاحها في قطف ثمار التنمية هو التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والتركيز على الفئات الهشة والمهمشة تدعم بسياسات اجتماعية ومالية تعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة وتمكين مجتمعاتها من أجل الحد من الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية مابين الجيل الحالي والأجيال القادمة.

3- العمل باتجاه زيادة الأعمال لاسيما للشباب والنساء في المناطق الريفية والعمل على إنشاء مؤسسات مالية ومصرفية وخدمية تهتم بفئة النساء والشباب من أجل إيجاد فرص عمل مستدامة

4- أكد البحث على دور منظمات المجتمع المدني لأنه السبيل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة والذي يعمل باتجاه نشر الوعي بين السكان المحليين من أجل اتخاذ القرارات التي تتعلق باحتياجاتهم وأولوياتهم ، كذلك بإمكانه أن يحدد من هي الفئات المهمشة والمحرومة.

5- الإنسان هو محور التنمية لذلك يتطلب السعي إلى تهيئته من أجل أن يتفاعل بايجابية مع أي مشروع تنموي في المجتمع المحلي ولضمان نجاح هذه المشاريع من خلال الإرشاد والتوعية .

6- تتبنى البرامج والسياسات تجارب البلدان المختارة الأخذ بمبدأ التنمية بالاستهداف لاسيما أنها تركز على الفئات الهشة والمهمشة من أجل ضمان وصول ثمار التنمية إلى أبعد مكان ، فضلاً عن ذلك تشمل كل الفئات .

ثانياً، التوصيات

تتجسد توصيات البحث من خلال نجاح تجارب البلدان المختارة التي كان لها دور متميز ومستمر لا يتوقف من أجل أن تجني ثمار التنمية المحلية المستدامة التي هي جزء لا يتجزأ من منظومة التنمية الشاملة حاولت هذه البلدان أن تتجه إلى تحقيق مستوى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها المحلية على الرغم من المشاكل والتحديات التي واجهتها.

ومن هذا المنطلق يدعو البحث إلى ضرورة الأخذ ببعض التوصيات التي يمكن أن تدعم التنمية المحلية في العراق والتي تنسجم مع خصائص الاقتصاد العراقي وواقع المحافظات الاقتصادي والاجتماعي وتوجهات السياسات والاستراتيجيات وخطط التنمية بما يعزز المسار التنموي في العراق والسير به إلى أمام:

1. ضرورة الاستفادة من تجربة بلدان (ماليزيا ، اندونيسيا) من أجل تطوير النظام التعليمي في العراق في كافة المراحل وإنشاء مؤسسات تدريب وتثقيف مهنية تعمل على تخريج قوة عمل ماهرة وذات كفاءة وإنتاجية مرتفعة.
2. ضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للتنمية لاسيما أن التنمية المحلية المستدامة تحتاج إلى التمويل والتوجيه والعمل باتجاه ابتكار وسائل جديدة كإيرادات ضمن الحدود الإدارية لكل محافظة في العراق.
3. الأخذ بتجربة بنغلاديش في إنشاء مصرف الفقراء الذي يركز على المرأة الريفية ومنحها القروض بدون فائدة ، وإلزام المصارف أن تخصص نسبة معينة من القروض إلى الفئات الهشة والمهمشة لاسيما المرأة الريفية في العراق والشباب العاطلين عن العمل.
4. تشجيع ريادة الأعمال للشباب من أجل القضاء على البطالة من خلال الاستفادة تجارب البلدان موضوع البحث.
5. الاعتماد بدرجة كبيرة على منظمات المجتمع المدني من أجل تحديد الفئات الأشد فقراً والمهمشة من خلال توجيه البرامج والمبادرات التنموية باتجاهها.
6. الترويج على الأراضي الرطبة في العراق (الأهوار) ، لاسيما أن معظم سكان هذه المناطق فقراء من خلال الاستفادة من تجربة أندونيسيا ومبادرة (النمو الأزرق)
7. ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم إلى جانب التأكيد على المواطنة والأخذ بتجربة ماليزيا لأن نجاح التنمية لن يتحقق بدون سكان ذات ثقافة ووعي يحافظ على ثمار التنمية.

المصادر باللغة العربية

أولاً، الكتب

- 1- تودارو، ميشيل ، ترجمة ومراجعة حسني ، محمود ومحمود ، محمود حامد ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، الرياض ، 2006
- 2- الحسيني ، عبد الحسن ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا ، الدار العربية ، بيروت ، ط1 ، 2008
- 3- سعيد ، مجدي علي ، تجربة بنك الفقراء ، الدار العربية للعلوم - ناشرون ، بيروت ، 2007
- 4- عبد الحميد ، عبد المطلب ، نماذج تنمية معاصرة النموذج (تنموي الماليزي - النموذج التنموي الصيني - النموذج التنموي التركي - النموذج التنموي المكسيكي - النموذج التنموي المصري والبحث عن نموذج تنموي بعد ثورة 25 يناير ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2013.

ثانياً، المجلات والدوريات والبحوث

- 1 - بن سانيق ، عبد الرحمن ، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد (11) ، 2011
- 2- حسن ، سحر احمد ، مشكلة البطالة واليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا) بين 1991 و 2013 ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان (69-70) ، 2015 ، 2009
- 3- الصاوي ، عبد الحافظ ، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية ، مجلة الوعي الإسلامي ، الكويت ، العدد (451) ، السنة (3) ، 2015
- 4- العامري ، ابتسام محمد ، المتغيرات المؤثرة على النظام السياسي في بنغلاديش ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد (46) ، 2010
- 5- عبد الرحمن ، سهام حسين وآخرون ، تجربة ماليزيا التنموية (معجزة آسيا) احد نماذج التنمية الرائدة في الدول النامية دراسة تحليلية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (26) ، 2011
- 6- فضلي ، نادية فاضل عباس ، التجربة التنموية في ماليزيا في العام (200-2010) ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد (54) ، 2012

- 7- مارتن ، امران وآخرون ، رسم طريق لتخليص شديدي الفقر من فقرهم : دروس وأدلة من برنامج لجنة تطوير الريف في بنغلاديش .. ورقة عمل ، مركز أبحاث الفقر المزمن ، 2008
- 8- محيسن ، د. عبد الحليم ، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية ، مجلة الاقتصادية ، دائرة التنمية الاقتصادية ، أبو ظبي ، العدد (4) ، 2014
- 9- منصور ، سميرة وعواد ، رجاء ، تصور مقترح لتطوير نظام دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال في سورية في ضوء خبرة بعض الدول (دراسة مقارنة) ، مجلة جامعة دمشق ، كلية التربية ، المجلد (28) ، العدد 1، 2012

ثالثا، التقارير والنشرات الوطنية والعربية والدولية

- 1- الأمم المتحدة ، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 ، الأمم المتحدة ، جنيف ، 2009
- 2- برنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع ، الأمم المتحدة ، نيويورك 2013
- 3- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار ، دور التكنولوجيا والاتصالات التنموي ومكافحة الفقر في فلسطين ، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار ، بكنار ، 2008
- 4- مركز الدراسات المستقبلية ، المستقبل في عيون العالم ، مركز الدراسات المستقبلية ، القاهرة ، نشرة ربع سنوية ، السنة الثانية ، العدد (5) ، 2012
- 5- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم : النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف لتسريع الحد من الجوع ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما ، 2012
- 6- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة انعدام الأمن الغذائي : تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما ، 2014
- 7- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الاستثمار من أجل النتائج ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما ، 2014

رابعاً، المؤتمرات والندوات

- 1- عبد الكريم ، يوسف الفكيكي ، تجربة مصرف الفقراء .. ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول : تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي ، جامعة سعد دحلب البليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2006
- 2 - فاطمة الزهراء ، طلحاي و محمد ، مدني ، سياسة مكافحة الفقر في ماليزيا ، الملتقى الدولي حول سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 2014.

سابعاً، شبكة المعلومات الدولية

- 1- البنك الدولي ، تمكين المجتمعات المحلية في إندونيسيا ، 2015 ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع <http://www.worldbank.org> :
- 2 - البنك الدولي ، إندونيسيا بيانات إحصائية ، 2014 ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع: Data.worldbank.org
- 3- البنك الدولي ، ربط التمويل الأصغر وبرامج شبكات الأمان لإشراك اشد الفئات فقرا حالة برنامج تحقيق الدخل لتنمية الفئات المعرضة للمعاناة في بنغلاديش ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع Documents.worldbank.org :
- 4- لطفي ، وفاء ، السياسات التنموية في ماليزيا ، 2012 ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع www.dof.gov.ae :
- 5- المؤسسة الدولية للتنمية ، التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية : تحقيق النتائج التي يحتاج الناس إليها ، 2007 ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع : <http://www.worldbank.org>
- 6- وثيقة الكترونية ، صندوق أبو ظبي للتنمية وبنغلاديش ، أبو ظبي ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع <https://www.adfd.ae> :

المصادر الأجنبية

A. Researches

- 1- Bartholomew M. Nyagetera , Malaysian Economic Development : Some Lessons For Tanzania , Michigan State University , UTAFITI , New Series Special Issue , Vol .4 , 1998-2001
- 2- Mohammad Abdul Hannan & Jamalludin Sulaiman , A Review of the Vulnerable Group Development Program for Protection and Promotion of Poor Households in Bangladesh , International Journal of Social Work and Human Services Practice , Vol.2 , No.2 , 2014
- 3-Mudrajad Kuncoro , Economic Geography Of Indonesia Canmp3eireduce Inter- Regional Inequality ? , Journal Of Contemporary Business Economics and Law , Vol 2 , Issue 2 , 2013
- 4- Rae M . Randleman , Women as Leaders in Differing Microfinance Models, Journal Of Interdisciplinary Feminist Thought , vol . 7 ,Issue 1, 2013
- 5- Scott Guggenheim& Others , Indonesia's Kecamatan Development Program: A Large- Scale Use Of Community Development to Reduce Poverty , The International Bank For Reconstruction and Development , The World Bank , 2004
- 6- Syed M. Hashemi and Audede Montesquiou ,Reaching the Poorest : Lessons From Graduation Model , No.69 , Consultative Group to Assist the Poor , Washington , 2011
- 7- Yuri Sato , Democratizing Indonesia : Reformasi Period in Historical Perspective ..Research Paper , Institute Of Developing Economies , Jetro , 2003

C. Reports & Periodicals

- 1- Asian Development Bank , Asian Development Outlook 2015 Financing Asia's Future growth , Asian Development Bank , Philippines , 2015
- 2- Asian Development Bank , Bangladesh Quarterly Economic Update Asian Development Bank , Bangladesh , 2014
- 3- Centre For Policy , State Of the Bangladesh Economy in FY2015-2016 ,Centre For Policy , Dhaka , 2016
- 4- FAO, Oceans Meeting Of Sustainable Development Integration of the three dimensions of sustainable development ,namely ,environmental , social and economic , FAO, 2015

- 5- General Economics Division Planning Commission , Perspective Plan Of Bangladesh 2010- 2021 making vision 2021 A Reality , General Economics Division Planning Commission , Bangladesh , 2012
- 6- Ministry Of National Development Planning , Appendices Regulation Of The President Of The Republic Of Indonesia Number 5 Of 2010 Regarding The National Medium – Term Development Plan (Rpjmn) 2010-2014 , Ministry Of National Development Planning , Indonesia , 2010
- 7- Ministry Of Finance , Summary Of The Review Committee Report On Grameen Bank , Ministry Of Finance , Bangladesh , 2011
- 8- Ministry Of Health , Demographic and Health Survey 2012 , Bkkban , Jakarta , 2013
- 9- Ministry Of National Development Planning ,Poverty Reduction In Indonesia : A Brief Review Of Facts , Efforts , And Ways Forward , Ministry Of National Development Planning , Indonesia , 2006
- 10 - OECD , Structural Policy Country Notes Malaysia , OECD , Paris , 2013
- 11- OECD , Economic Surveys Indonesia 2015 overview , OECD , Paris , 2015
- 12- Unicef , Examples Of Inclusive Education Bangladesh , Unicef Regional Office For South Asia , Katmandu , 2003
- 13-UNDP, Resilient Bangladesh UNDP Bangladesh Annual Report , 2013 / 2014 ,UNDP ,New York , 2014
- 14- United Nations , World Urbanization Prospects The 2014 Revision , United Nations , New York ,2014
- 15- United Nations, Malaysia Achieving The Millennium Development Goals Successes and challenges ,United Nations ,Malaysia, 2005
- 16 - World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2014-2015 , Geneva
- 17 - Water and Sanitation Program ,Lessons in Urban Sanitation Development Indonesia World Bank Sanitation Sector Development Program 2006-2010 , Water and Sanitation Program , Water and Sanitation Program . World Bank , 2011
- 18- Organization Grameen , Grameen and Yunus Organization Network At-A -Glance 2014 : www.grameeninoundation.org